موقف الحكومات العراقية من مشكلة الامية 1921-2011 " دراسة تاريخية "

The interest of Iraqi governments in the problem of literacy 1921-2011 "historical study"

أ.م. د. حيدر عطية كاظم السوداني

Assistant Professor Dr. Haider Attia Kazim Al-Sudani

Email: haider.attia@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يهدف البحث لعرض تاريخي لاهتمام الحكومات العراقية بمشكلة الامية وما ترتب على ذلك من جهود وإجراءات للقضاء على الامية، من خلال تتبع القرارات والقوانين والانظمة التي اصدرتها الحكومات وما ترتب عليها. ان مسألة حل المشكلات الاجتماعية في العراق، سيما التي تتعلق بالتعليم ترتبط بسياسية الحكومات ومدى اهتمامها وجديتها في حلها من خلال إصدار قوانين وتشريعات تمس وتعالج تلك المشكلات، فأصبحت مشكلة الامية من المشاكل الرئيسة التي تمنع تحقيق الطموحات والرفاه الاجتماعي، فضلا عن كونها حق اصيلاً من حقوق الانسان.

اشتمل البحث على ثلاث نقاط الأولى ، المحاولات الحكومية التي بدأت منذ عام 1921 , وصولاً الى عام 1958 , وضمت النقطة الثانية القوانين والانظمة الحكومية بعد عام 1958 , مروراً بأول قانون خاص بمكافحة الامية عام 1971 وحتى عام 1980 التي انتهت بتحقيق افضل النتائج على مستوى مكافحة الامية, وخصصت النقطة الثالثة للمدة التي شهدت الحرب العراقية-الايرانية 1980-1988 وحرب الخليج الثانية مروراً بسقوط النظام عام 2003 ومن ثم تبني الحكومات العراقية قانوناً جديداً لمكافحة الامية عام 2011 , وابرز النتائج التي تحققت من خلاله.

الكلمات المفتاحية (العراق – التعليم – تاريخ -الامية – الحكومات - قانون)

Abstract

The research aims to present a historical presentation of the governments' interest in the problem of illiteracy and the resulting efforts and procedures to eliminate illiteracy, by following the decisions, laws and regulations issued by governments and their consequences. The issue of solving social problems in Iraq, especially those related to education, is linked to the policies of governments and the extent of their interest and seriousness in solving them by issuing laws and legislation that touch upon and address these problems. The problem of eradicating illiteracy has become one of the challenges facing these governments, and one of the main problems that prevent the achievement of ambitions, in addition to being a fundamental human right.

The research included three points: the first, the governmental attempts that began in 1921, up to 1958. The second point included the governmental laws and regulations after 1958, passing through the first law specific to combating illiteracy in 1971 and up to 1980, which ended with achieving the best results in combating illiteracy. The third point was devoted to the period that witnessed the Iraq-Iran war in 1980-1988 and the second Gulf War, passing through the fall of the regime in 2003, and then the adoption by the Iraqi governments of a new law to combat illiteracy in 2011, and the most prominent results achieved through it.

Keywords (Iraq - Education - History - Illiteracy - Governments - Law)

توطئة:

في مستهل الحديث، تُعد الامية بمفهومها العام: هي عدم القدرة على قراءة وكتابة جمل بسيطة بأي لغة. وبالمفهوم العلمي: هي ظاهرة اجتماعية مركبة تؤثر على الافراد والمجتمع في وقت واحد ومحصلتها التخلف الشامل في جميع النواحي. لذا تعد الامية آفة خطيرة لابد من مكافحتها وهي جزء من مفهوم تعليم الكبار بمفهومه الواسع وكمرادف للمصطلحات الشائعة في الميدان، مثل التعليم المستمر، التعليم المتجدد، التعليم مدى الحياة، التعليم الأساسي للكبار، التعليم غير النظامي. فلا غرو إن برامج مكافحة الأمية الأبجدية والوظيفية والحضارية تندرج جميعها تحت مظلة تعليم الكبار. ومهما يكن من اختلاف في طبيعة المؤسسات التي تدعم محو الامية فإنها باستثناء حالات محددة، تتميز بكونها طوعية بالنسبة للدارس الكبير، وتعطى على أساس التفرغ الجزئي وتخضع للإشراف الحكومي وتُقدم للأفراد الذين تجاوزوا سن التعليم الإلزامي (الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، 1950؛ العبيدي، 1982)

تماشياً مع ما تم ذكره, تعد مكافحة الامية حجر الاساس لانطلاق المجتمعات نحو تحقيق التكامل الانساني, اذ تمثل الامية تحدياً خطيراً وكبيراً يواجه المجتمعات في مسيرتها نحو التقدم والازدهار والتنمية في جميع مجالاتها. لذلك بدأت الحكومات العراقية والمنظمات الدولية بوضع الانظمة والقوانين الخاصة بها للنهوض بواقع المجتمعات وحسب ما اكدت عليه القوانين العراقية والمبادئ الواردة في المادتين (26 و 27) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (اليونسكو، 1998). وركز القران الكريم على مكافحة الامية ووصف تأثيرها على

المجتمع بانها تؤدي الى الجهل والضلالة والظلام, كما في قوله تعالى: " هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"(سورة الجمعة: الآية: 2) وكذلك جسد النبي الكريم اهمية القراءة والكتابة لكل انسان حينما اشترط اطلاق بعض الاسرى من المشركين شريطة تعليم مجموعة من المسلمين القراءة والكتابة (النيسابوري، 1991).

في الواقع ، ان الأمية ليست مجرد الجهل بالقراءة والكتابة، انما هي امية المجتمع والتي تعرف بالأمية الحضارية, أي ممارسة الاساليب والاتجاهات والعلاقات والنظم المتخلفة مما يعرقل ويؤخر عملية التنمية في المجتمع على كافة الصعد (احمد، 1977) وبالرغم من ان العراق يُعرف بتاريخه الحضاري انه بلد اول الحضارات واول البلاد التي عرفت الكتابة والقراءة, بل كانت المجتمعات التي عاشت في العراق من افضل المجتمعات آنذاك على المستوى الثقافي والعلمي, اذ كانت الكتابة في الحضارة العراقية من اشرف المهن واعلاها مقاماً. فبعد أن خطت اولى العبارات في بلاد الرافدين انتشرت الكتابة الى انحاء العالم القديم، حتى دفعت المكانة التي اصبح يتمتع بها الكتبة آنذاك ان يرسل الملوك والحكام ابناءهم الى تعلم اسرار الكتابة وامتهان تلك المهنة المحترمة. ولأهمية ومكانة الكتبة في بلاد الرافدين تلقب بعض الحكام بالقاب الكاتب مثل, حاكم مدينة إيشنونا اشو, احد حكام ملوك سلالة اور الثالثة وهو ايليا, الى جانب بعض الملوك مثل, الملك السومري انمركار, والملك السومري الشهير شولكي, والملك تجلاتبليزر الاول, والملك الاشوري بانيبال (الجميلي، 2005؛ ياقوت الحموي، د.ت). وفي مرحلة التاريخ الاسلامي كان للعرب عموماً والعراق خصوصاً دوراً بارزاً في الميدان الحضاري الادبي والفكري والعلمي لكنه افل في نهاية العهد العباسي اثر تدفق سيول من القبائل الغازية المغول والتركمان التي غزت العراق واكتسحت البلاد وظلت تلك القبائل تعيث فتكاً في الارض وفساداً في البلاد, عاش العراق في حروب لقرون عدة تستعر في ميادينها صراعاتهم (لونكريك ، 1968).

اما في تاريخ العراق الحديث فقد بدأت مرحلة اخرى من العبث بالمجتمع العراقي ومقدراته ابان تعرضه للسيطرة الاستعمارية ومنها صراعات الدولتين الصفوية والعثمانية قرابة اربعة قرون, وما دار بينهما من صراع داخل العراق محاولين فرض سيطرتهم عليه مما سبب اثار سلبية لا حدّ لها على المجتمع العراقي. فلم يكن الصفويين والعثمانيين سوى مستغلين لثروات المجتمع العراقي, من قبيل جباية الضرائب والتجنيد الالزامي اضف الى ذلك عدم تقديم الخدمات واهمال التعليم والصحة بشكل متعمد, فضلا عن الاقطاعيين الذين كانوا يستغلون المجتمع العراقي ابشع استغلال فمنعوهم من تعلم القراءة والكتابة حتى يبقوا رهينة في اراضيهم (لونكريك ، 1968).

بذلك الوضع كان المجتمع العراقي يعيش آفة الجهل والظلم من السلاطين العثمانيين وولاتهم وبالرغم من محاولات العثمانيين في عهدهم الاخير القيام بإصلاحات على اصعد مختلفة في العراق. غير ان ذلك لم يلقى اثراً بسبب قلته وتركزه على بغداد اساساً. ولذلك كانت نتيجة تلك السيطرة الفوضوية للعثمانيين, ان يسجل المجتمع العراقي في مطلع القرن العشرين نسبة عالية من الاميين بين رجاله ونسائه, اذ كانت نسبة الامية حسب ما تذكر المصادر في عام 1921, سيما بين النساء قرابة 90% في المدينة وفي الريف بلغ 99% , والرجال اقل منهن نسبة بقليل (سلمان، 1947) .

يبدو لنا، ان بعض العادات والتقاليد والأفكار والقيم الاجتماعية الخاطئة في العراق والوطن العربي, كانت من الأسباب التي أدت الى تفاقم مشكلة الامية وزادتها حدة وتعقيداً, لا سيما الاعتقاد الذي كان سائداً آنذاك بعدم أهمية او حرمة تعليم الفتيات.

اولا:- المحاولات الحكومية لمكافحة الامية 1921 - 1958 :

كانت اولى المحاولات للحكومات العراقية باهتمامها بمكافحة الامية من خلال دعم " المعهد العلمي" الذي اسسه ثابت عبد النور عام 1922 (ابراهيم ا.، 2015) وكانت الهيئة التأسيسية للمعهد العلمي تتألف فضلا من ثابت عبد النور من السادة: (صادق حبة ، وحسين فوزي ، ونوري فتاح، وحسين النقيب، ومحمد باقر الحلي، وحمدي الباجه جي، ومحمد حسن حبة، وابراهيم الواعظ، وفائق شاكر، وعلاء الدين النائب، وتوفيق السويدي، واحمد عزت الاعظمي، والشيخ محمد رضا الشبيبي). وهدفه تقديم خدمات في مجال الثقافة, سيما مكافحة الامية (الهلالي، معجم العراق، 1953) بادرت وزارة المعارف العراقية واعترفت به ودعمته من خلال فتح بعض الصفوف لهم في المدارس, كذلك قامت ببث الدعاية للمعهد العلمي وتقديم المساعدات المالية للقيام بأعماله (م.م.ن.ع، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 25 كانون الثاني 1935) فلا غرو, ان يحضر افتتاح المعهد جمهرة من الشعراء والادباء ووفود من الالوية العراقية كافة, وأقيم احتفال كبير بتلك المناسبة وقد حظي المعهد العلمي باهتمام الملك فيصل الاول (التكريتي، 1991) الذي شرف حفل افتتاحه في 24 شباط 1922، وقد ألقى ثابت عبد النور في ذلك الحفل خطبة باسم الهيئة المؤسسة للمعهد, فشكر فيها الملك والسادة الحضور وبين غاية المعهد المذكور وأهدافه، وبذلك الصدد اشار الى حاجة البلاد للمعاهد ودور التهذيب والعلم وكانت لكلماته اجمل وقع في الصدور. وحصل المعهد العلمي على الدعم المالي من الشخصيات الوطنية مثل ياسين الهاشمي, لما له من اهمية آنذاك (الحسني، 1989؛ ابراهيم ا.)

تماشياً مع ذلك, قامت وزارة المعارف في عام 1922 , بنشر بيان حول الدراسة في مراكز مكافحة الامية التابعة للمعهد العلمي, ولا باس ان نذكر نصه: " الرجاء من كافة المواطنين الكرام، أن يخبروا الأميين ليدرسوا في المعهد العلمي، ويتعلموا القراءة والكتابة في مدة قصيرة لا تزيد عن الشهرين، والدروس ليلية ونهارية ومن جرب عرف الحقيقة وأهتدى بها" (الحسني، 1989؛ ابراهيم ا.). وقد أبدى منتسبو المعهد نشاطاً ملحوظاً في ذلك السبيل, إذ خلال مدة قصيرة افتتحت الدروس والتحق بها عدد كبير من كبار السن ومن الصغار في المدارس المسائية التي فتحت في شتى أنحاء العراق، وأخذ المعهد يخرج دورة تلو أخرى. وتم فتح دروس مسائية في أكثر من أربعين مدرسة وبلغ عدد الصفوف (59) صف مسائي. قام المعهد بتخريج أول دفعة من المتعلمين خلال دراسة أستمرت شهرين واقيمت لهم حفلة تخرج عام 1923. ونتيجة لذلك قامت وزارة المعارف عام 1926 , بإرسال كتاب إلى مجلس الوزراء تقترح فيه وضع مدارس تعليم الأميين المسائية تحت إشرافه (الحسني، 1989؛ ابراهيم ا.).

وبالرغم من استحداث وزارة المعارف دائرة خاصة في الوزارة لمكافحة الامية وتعليم الاميين مبادئ القراءة والكتابة عام 1923, غير ان ذلك لم يلقى استحسان الرأي العام الذي عبرت عنه الجريدة المستقلة " الجبل ", بمقالة حملت عنوان "مكافحة الامية والتعليم الالزامي", اشارت فيه, ان الامية في العراق تؤدي الى التأخر في جميع مرافق الحياة وان الجهود التي بذلتها وزارة المعارف لمكافحة الامية في مستوى العدم لأنها اقتصرت على مواسم العطل المدرسية ولم تشمل الالوية العراقية كلها. ثم اخذت الجريدة تنبه بان المراكز اقتصرت على مدن معينة فقط. ولم تكتف الجريدة بذلك بل اقترحت, ان تقوم وزارة المعارف باستغلال السجون والمعسكرات التابعة للجيش التي يتواجد فيها الالاف من الاميين لإجبارهم على تعلم القراءة والكتابة (الجبل، 1953).

وعلى مستوى رئاسة الحكومة العراقية, برز اول اهتمام وتوجه حكومي رسمي لمكافحة الامية من قبل حكومة عبدالمحسن السعدون (فرج، 1988) في عام 1925 , واعطت توجيه لوزير المعارف بالاهتمام بمسألة مكافحة الامية, إثر ذلك وجه وزير المعارف كتاباً الى وزير الداخلية بدعم مكافحة الامية كون كثير من المنتسبين هم اميين, فقام الاخير بفتح صفوف مسائية للأميين في بغداد وبعض الالوية وتخصيص اموال لها من الوزارة (الديوان، 1935), فضلا عن ذلك قدمت وزارة المعارف تسهيلاتها لموقف وزارة الداخلية (عبد الحسن، موقف

المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق 1925-1939، 2011)حتى بلغ عدد المراكز المخصصة لمكافحة الامية قرابة (12) مركزاً في بغداد فقط (المصدر السابق)

اما على صعيد الاهتمام النيابي بمكافحة الامية, فقد وصف النائب احمد الراوي (المحمدي، 2011) في عام 1928 , مشكلة الامية وصفاً خطيراً, بما نصه: "ان الامة العراقية امة امية لذا ينبغي على القائمين على شؤون المعارف العمل الحثيث في سبيل مكافحة ومحاربة الامية لا سيما وان البلاد تعاني من فقدان حقيقي للمدارس وعدم تقدير اهمية التعليم" (محاضر مجلس النواب العراقي، 19 آذار 1928). في ضوء ذلك تولت وزارة المعارف عام 1929 , ادارة حملة من خلال فتح مراكز مسائية في عدد من المدارس (محاضر مجلس النواب العراقي، و).

الى جانب ذلك كله, كانت هنالك جهود اخرى تُبذل من المؤسسات المدنية والسياسية في محاولة منها لمساندة الجهود الحكومية لمكافحة الامية, اذ بذلت الاحزاب السياسية وعلى سبيل المثال " الحزب الوطني العراقي " الذي يرأسه جعفر ابو التمن (الدراجي، 1980), دوراً مهماً بذلك الصدد, اذ اسس الحزب عام 1933 , جمعية عرفت باسم "جمعية السعي لمكافحة الامية", وفتحت لها فروع في بغداد وبعض الالوية الاخرى. كذلك "حزب الاخاء الوطني" الذي كان يرأسه ياسين الهاشمي (القيسي، 1975), وغيرها من الاحزاب (الوكيل، 1980). من جانب اخر, بذلت الجمعيات الاجتماعية مساهمتها في مكافحة الامية نذكر منها "جمعية بيوت الامة" التي أُسست عام 1938, و"جمعية المعلمين" التي أُسست بعدها, وسعت تلك الجمعيات في مطالبتها وزارة المعارف بتهيئة الظروف اللازمة للدارسين وفتح مراكز مسائية لهم (جريدة الزمان، 1943). فنتج عن تلك الضغوط إن قامت وزارة المعارف في عام 1939 , بإعلان حملة استمرت عشرة اعوام تمكنت من خلالها توسيع العمل بمكافحة الامية من خلال فتح العديد من الصفوف في المدارس المسائية حتى بلغ عدد الملتحقين بها في عام 1939 , اكثر من (16000) طالباً (سعيد واخرون ، 1977).

اما على مستوى القوانين جاءت الخطوة الاولى للتخطيط السليم من قبل حكومة رشيد عالي الكيلاني بإصدار قانون المعارف الذي يعد من أبرز القوانين التي اهتمت في مكافحة الامية خلال العهد الملكي وهو قانون رقم (57) لسنة 1940 , اذ يعد من القوانين الجيدة على المستوى التعليمي في مسيرة وزارة المعارف منذ تأسيس الدولة العراقية. لا باس ان نذكر نص ما احتوته المادة الاولى من القانون: "ان من واجبات وزارة المعارف هي تأسيس المدارس الحكومية... وتنظيم شؤون الشباب والعناية بالفنون الجميلة وتشجيع الحركات العلمية والادبية ونشر الثقافة العامة وازالة الامية" (د.ك.و، قانون وزارة المعارف رقم 57 لسنة 1940،1941).

وعوداً على ذي بدء, تابع اعضاء المجلس النيابي العراقي بالأدلاء بدلوهم فيما يخص مشكلة الامية خلال العهد الملكي, سيما بعد صدور قانون المعارف لسنة 1940 , اذ طالب بعض الاعضاء وعبر جلسات عدة الى ضرورة اهتمام الحكومة بتعليم الاطفال وعدم تركهم في الطرقات. فشهدت اروقة المجلس مقترحات وافكار يجدر الوقوف عندها, اذ كان النائب عبدالكريم كنة (بصري، 2004)اول من طالب وزارة المعارف بالعمل الجاد على مكافحة الامية, واقترح تشريع قانون يُلزم خريجي الثانويات بتعليم عدد معين من ابناء المجتمع من الاميين, وبعد ان ينجح هؤلاء الاميين يُمنحون شهادة الثانوية. واعتبر تلك الطريقة في مكافحة الامية تؤدي الى توفير في النفقات التي تدفعها الوزارة للمدرسين. وفي الصدد نفسه رأى النائب اسماعيل الغانم (بصري، 2004) ان الخلل ليس بوزارة المعارف, انما بالطبقة الحاكمة في البلاد, اذ عدها هي المسؤولة عن تفشي الجهل والامية حين قال, ما نصه: "ان امة يعيش فيها 95% من سكانها في ظلام الجهل والامية, لا يمكن ان يخصص في ميزانيتها

8,8% من الايرادات العامة للتعليم. في الوقت الذي يخصص 8% من ايراداتها للشرطة" (م. م. ن. ع, الدورة الانتخابية الثانية عشرة، 1950؛ م. م. ن. ع, الدورة الانتخابية الثانية عشرة، 1951)

في الشأن نفسه, خاض نائب البصرة عبدالرزاق الحمود (بصري، 2004) موضوع مكافحة الامية من زاوية اخرى وذلك عندما بين تناقضاً واضحاً فيما تقوله وتدعوا له وزارة المعارف في مكافحة الامية, ثم بين ان قيامها بتخفيض الاعتمادات الخاصة بمكافحة الامية من 12 الى 10 الاف دينار, يدل على عدم الاهتمام بتلك المشكلة, وتأسيساً على ذلك اوصى بضرورة قيام الوزارة بإرسال فرق تعليمية ثقافية الى الارياف النائية من اجل تعميم الثقافة الاجتماعية والقراءة والكتابة (عبد الحسن، المصدر السابق).

لا يفوتنا ان ننوه دور الصحافة, التي كان لها دوراً مؤثراً على نهج الحكومات العراقية في مسألة مكافحة الامية نذكر على سبيل المثال ما غردت به جريدة " الجبل" في عددها الصادر عام 1953 , حين كتبت مقالة تعقيباً على خطاب العرش امام مجلس الامة العراقي, اذ بينت فيه ان خطاب العرش لم يتطرق مطلقاً الى موضوعين هامين من المواضيع الرئيسة التي يجب ان تكون في مقدمة اهداف سياسة المعارف الوطنية وهذين الموضوعين هما مكافحة الامية والتعليم الالزامي. ثم انتقدت الجريدة في مقالها جهود وزارة المعارف التي وصفتها " بالعدم " في مجال مكافحة الامية, كون جهودها اقتصرت على بعض المناطق في بغداد وفي اوقات محددة ولم تشمل كل الالوية العراقية. وفي عدد اخر, نشرت الجريدة عدد الاميين في العراق الذي بلغ اكثر من 80% آنذاك. وهو ما يدل على الجهود الضعيفة التي تبذلها وزارة المعارف والحكومة بشأن القضاء على الامية. لم تكتف الجريدة بذلك بل طالبت بوضع سياسة للمعارف تقوم على اساس حاجات العراق ومتطلباته (جريدة الجبل، 1953). ونافلة القول لم تُشرع الحكومات العراقية خلال العهد الملكي اية قوانين تخص مكافحة الامية, انما اكتفت بدور وزارة المعارف في مكافحة الامية من ضمن برنامجها الوزاري البسيط والمحدود (سعيد واخرون ، 1977).

يبدو لنا مما تقدم, ان السياسة التعليمية بشكل عام والامية بشكل خاص خلال العهد الملكي تميزت ببطء, وكانت مكافحة الامية محدودة الانتشار قياساً بالأعداد الكبيرة من الاميين في المجتمع العراقي, فضلا عن كونها مقتصرة على مراكز المدن وكان اكثر الذين يلتحقون بالدراسة هم ابناء الطبقات المتوسطة في مراكز المدن وحُرم منها غالبية ابناء الريف. فلم يكن اهتمام الحكومات آنذاك يرقى حتى الى مستوى اصدار قانون او نظام خاص بمكافحة الامية طيلة اربعون عاماً تقريباً.

ثانيا:- القوانين والانظمة الحكومية لمكافحة الامية 1958 - 1981 :

بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958, من اسقاط النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري, ادركت الحكومة الجديدة ان اية نهضة يحتاجها العراق لا تتحقق في جميع المجالات من دون نهضة تعليمية وثقافية وذلك بزيادة المدارس والمدرسين، ولكن وجود عدد كبير من الاميين الكبار (ممن يمثلون قوة عاملة منتجة)، لا يمكن تعليمهم من خلال المدارس والبرامج التعليمية لذلك بدأ الاتجاه إلى أتاحت الفرص التعليمية لهم من خلال برامج محو الأمية ومن هنا بدأت مشكلة الأمية تشغل أذهان المسؤولين واعتبروها العائق الرئيس لخطط التنمية القومية في العراق (اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز ، بغداد ، 1960).

ازاء ذلك, بدأت الحكومة الجديدة انقلاباً عاماً في المجتمع وعلى كافة الأصعدة, ففي مجال التعليم وفرت الحكومات فرصاً واسعة لأبناء المدن والارياف, سيما ما يتعلق بمكافحة الامية وان لم تشمل الريف العراقي كله, غير انه يعد تحولاً كبيراً ومهماً, اذ توجهت الحكومة الجديدة الى الاهتمام الكبير بالتعليم ومعالجة مشكلة الامية المتزايدة آنذاك, لذلك عمدت بفتح مراكز عدة لمحو الامية في عدد من الالوية العراقية وكانت تشهد اقبالاً منقطع

النظير من قبل كبار السن للتعلم في المدارس المسائية. إثر ذلك بدأ الاقبال من قبل الاهالي تزامناً مع توجيه الحكومة العراقية ببناء مراكز خاصة لمكافحة الامية في معظم مناطق العراق حتى وصل عددها في عام 1963 , الى قرابة (776) مركزاً لمحو الامية ("أوطان بوست"، 2020).

بالرغم من النجاحات التي تحققت مع بداية العهد الجمهوري الأول بتقليل نسبة الامية في المجتمع العراقي قرابة 10% , فأن الاوضاع لم تكن مستقرة بعد انقلاب شباط 1963, اذ القى الصراع بين الاحزاب السياسية والقيادات العسكرية بظلاله على معالجة الامية التي وصلت الى قرابة 60% من المجتمع العراقي كان امياً. جاء انعقاد المؤتمر الخاص بالتعليم الذي نظمته منظمة اليونسكو في طهران عام 1965 , الأثر الكبير لتوجيه الحكومات الى خطورة الامية في العالم, باعتبارها تشكل خطراً وعائقاً في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (فيزي، 1967).

إثر الاستقرار الذي شهدهُ العراق منذ عام 1966 , ووصولاً لبداية عام 1971, شرعت الحكومات العراقية اول قانون خاص بمكافحة الامية ذي الرقم (153) لسنة 1971 . والذي يُعد من ارقى وافضل القوانين الحكومية آنذاك, اذ اشتمل القانون على خطة واضحة ومدعومة النتائج, ولم يترك شاردة ولا واردة تخص مكافحة الاميين الا وتم تحديدها في القانون. ولا باس ان نشير الى نص ما جاء في الاسباب الموجبة لذلك القانون: "ان المجتمع العراقي بحاجة الى الابداع والفكر لبناء انسان قوي وجريء يمتلك مفاهيم ووظائف علمية وفنية. واعداد مجتمع متعلم يملك المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات. وكان للنظام اللامركزي في المحافظات دافع قوي لاهتمام وزارة التربية بمحو الامية بما يضمن لها الاشراف الفعلي على التعليم المحلي والتخطيط والمتابعة. ومن شعورها بمسؤولياتها الجسيمة تجاه التعليم كأداة فعالة تخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكون العراق من الدول التي تعاني من محاذير الامية ومخاطر الجهل بادرت وزارة ا لتربية الى وضع التخطيط العلمي المحكم لعملية التربية والتنمية " (جريدة الوقائع العراقية، 1971).

تكون القانون من (22) مادة أبرزها المادة الاولى التي تضمنت خطة واسعة متكاملة لتطبيق القانون, اما المادة الثالثة فخصصت لموضوعة تأليف هيأة خاصة باسم "الهيأة العليا لمحو الامية" يرأسها وزير التربية ولها صلاحيات واسعة اشتملت على (18) نقطة بذلك منها ميزانية خاصة لها, وحق تمليك الاراضي العائدة للحكومة لخدمة المشروع, تقدم كافة الوزارات والدوائر التسهيلات للهيأة بما يخدم مشروع محو الامية, وكذلك حق فتح فروع للهيأة في اي مكان تدعو الحاجة اليه. فضلا عن تسخير كافة وسائل الاعلام لها وعقد المحاضرات والندوات. (د . ك . و . و ،, وزارة الثقافة والاعلام, اللجنة العليا لمحو الامية 1972؛ جريدة الوقائع العراقية، 1971)

وحسناً فعل المشرع العراقي حين شرع بمادته الاخيرة, شرطاً على المؤسسات والدوائر والمصالح والشركات والمحلات التجارية حكومية كانت ام اهلية, ان لا تعين العمال والمستخدمين المشمولين بأحكام القانون من غير حملة شهادة محو الامية الا بعد التحاقهم بمراكزها وانتظامهم بالدراسة فيها في الاماكن التي يوجد فيها مراكز لمحو الامية (جريدة الوقائع العراقية، 1971). وحرص المشرع العراقي في القانون على ضرورة تأسيس المدارس الشعبية الخاصة بمكافحة الامية عام 1974 , الامر الذي جعل الاقبال على تلك المدارس كبيراً جداً حتى ان بعض المتخرجين من مراكز محو الامية والمدارس الشعبية فيما بعد اكملوا تعليمهم الثانوي والجامعي ايضاً. ومنذ عام 1976 , بدأ العراق يتصدر بلدان المنطقة بجودة التعليم وتدني نسبة الاميين في العراق, فضلا عن ذلك فقد فرضت الحكومات العراقية التعليم الالزامي وانزل القانون عقوبات صارمة بحق كل من لا يلتحق بالدراسة, واكب ذلك كله تنظيم حملة شاملة لمحو الامية (عبد اللطيف، 1976)

عقب النجاح الذي حققه القانون السابق على مدار أعوام دراسية, فان الحكومات العراقية استمرت بمتابعة مسالة القضاء على الامية فأصدرت قانون رقم (92) لسنة 1978 , وجاء القانون تعزيزاً للقانون السابق ولم يلغه. فقد وسعت في القانون الجديد دائرة المشاركة في مكافحة الامية واوكلت المهمة في ذلك الى المنظمات الشعبية والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة والقوى الساندة لآجل القضاء نهائياً على الامية في العراق. ويعد القانون المذكور رؤية مهمة وجادة للقضاء على الامية سريعاً آنذاك وبمساندة وتعبئة من جميع المؤسسات الحكومية لإنجاز المهمة. وقد جاء في الاسباب الموجبة للقانون, ما يلي: "ان الامية من اكبر واخطر معوقات التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانه لا يمكن بناء مجتمع متقدم ثوري قادر على مواجهة مشكلات العصر كما لا يمكن لقطرنا ان يؤدي دوره الثوري الطليعي في تحرير الامة العربية وبناء دولتها الاشتراكية الموحدة مع بقاء هذه النسبة العالية من الامية" (جريدة الوقائع العراقية، 1978).

حري بنا التطرق الى بعض مواد القانون المهمة, اذ احتوى قانون 1978 على (31) مادة ابرزها واهمها هي المادة الثانية التي اشترطت تأسيس "المجلس الاعلى للحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي", الذي ضم (15) عضواً من كافة المؤسسات الحكومية العسكرية والمدنية والاجتماعية الامر الذي اسهم في انطلاق حملة واسعة وشاملة للقضاء على الامية. كذلك حرص المشرع العراقي في المادة (4) على وجود الجوائز والمكافئات والاوسمة والالقاب وفرص العمل للأفراد والمراكز. كما احتوت المادة التاسعة على رصد ميزانية مالية وخطة شاملة سنوياً. اما المادة العاشرة فحددت تأسيس مجلس محلي لمحو الامية في مراكز المحافظات ويرأس المجلس المحافظ نفسه وعضوية تسعة من ممثلي المؤسسات الحكومية في المحافظة, الامر الذي اسهم في انجاح الحملة بشكل كبير جداً. ولأهمية مشروع محو الامية شاركت اغلب المؤسسات الحكومية والاهلية وفق خطط تطوعية وجهد مخطط ومراحل بدء العمل في مشروع حملة الامية (جريدة الوقائع العراقية، 1978).

لم تغفل الحكومات العراقية عن اية فجوات في ذلك القانون, فمتى ما وجدت خللاً او نقصاً او تطوراً عاماً مطلوباً حتى قامت بوضع الخطط اللازمة لمعالجتها ومواكبة التطورات ومنها على سبيل المثال اصدار " نظام الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي رقم (2) لسنة 1979 ", الذي استندت فيه على قانون الحملة الوطنية الشاملة. فتكون النظام من (22) مادة اهمها المادة الاولى لتعديل بعض الفقرات في المجلس الاعلى في القانون السابق, وبدلاً من كلمة "وكيل المجلس الأعلى" اصبحت "رئيس الجهاز التنفيذي" الذي اعطي صلاحيات واسعة ومهمة وسريعة لإنجاح الحملة الوطنية الشاملة. كما ارتبطت رئاسة المجلس المحلي في المحافظات برئيس الجهاز التنفيذي في بغداد على ان يجتمع بالمجالس المحلية مرة كل شهر. وحددت المادة (22) في النظام المذكور جوائز مغرية واكثر للقائمين على مكافحة الامية او الذين يدرّسون فيها (جريدة الوقائع العراقية، 1979).

علاوة على ذلك, حدد النظام المذكور أعلاه, الجانب الدراسي لمكافحة الامية فكانت مدة الدراسة في مراكز محو الامية تمر بمرحلتين, مرحلة الاساس وامدها سبعة اشهر, ومرحلة التكميل وامدها سبعة اشهر وتكون العطلة بين كل مرحلة خمسة عشر يوماً. وتكون الامتحانات قائمة على دورين وتجري بصورة شفوية وتحريرية. وتعد درجة النجاح الكبرى عشرة, والصغرى خمس درجات (جريدة الوقائع العراقية، 1979).

تأسيساً على ذلك, تابعت الحكومات العراقية موضوع التمويل المالي وتحمل تكلفة الحملة من خطة التنمية القومية وعلى مدى سنوات عدة وقد خصصت اعتمادات عام 1980 , للإنفاق على المتابعة والمدارس الشعبية, فضلا عن الدعم الذي القته الحملة في العراق من مشاركة الجهاز العربي لمحو الأمية في شتى مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، وما ان حل عام 1981 , حتى اعلنت منظمة اليونسكو نجاح الحكومة

العراقية في مكافحة الامية, وحصل العراق على خمس جوائز من منظمة اليونسكو منها جائزة اليونسكو التي تمنح للبلدان المتقدمة في التعليم (العزاوي، تعليم الكبار والتحديات تجربة العراق انموذجاً، د.ت).

نافلة القول, ان تلك الانجازات الحكومية التي بدأت منذ عام 1958 , ومروراً بعام 1971, الذي شهد صدور اول قانون خاص لمكافحة الامية وانتهاءً بعام 1981 , الذي حصل فيه العراق على جوائز منظمة اليونسكو كأفضل تعليم في المنطقة, فقد اطلق الكثير من المؤرخين والمتخصصين على تلك المرحلة تسمية "المرحلة الذهبية", نظراً لما شهده العراق من انجازات على كافة الصعد, سيما التعليم ومكافحة الامية.

ثالثا:- القوانين والانظمة الحكومية لمكافحة الامية 1980 - 2011 :

لم تكد تمضي سنة واحدة حتى شهدت الامية ارتفاعاً ملحوظاً في العراق مع نشوب الحرب بين العراق-وايران (1980 -1988), اضف الى ذلك قيام النظام العراقي باجتياح الكويت عام 1990 , الذي تبعه فرض الحصار الاقتصادي الامر الذي أدى الى زيادة الامية بوتيرة عالية. ففي عام1997 , تدنى المستوى التعليمي وعاد العراق ليسجل نسبة مرتفعة في عدد الاميين, اذ وصلت النسبة الى 42% للبالغين و28% للأطفال الذين لا يصلون للصف الخامس الابتدائي (الشخيبي، 1993). وبعد عام 2003 , اصبحت مشكلة مكافحة الامية منسية, ودفع الشعب العراقي ثمناً اجتماعياً وانسانياً عظيماً اكبر من الخسارة الاقتصادية ودمار البنية التحتية. في ظل الاحتلال الامريكي والنزاع الطائفي وعجز الحكومات عن توفير الامن والمتطلبات, والتسرب من المدارس بسبب ضعف الحالة المعيشية وقلة التخصيصات لوزارة التربية. أثرت تلك الاسباب بأن يعود العراق الى واجهة البلدان التي ترتفع نسبة الامية فيه, اذ اعلنت بعض المنظمات الدولية والمحلية ان عدد الاميين في العراق لسنة 2004 , وكمثال للفئة العمرية من (15-45) عاماً, بلغ قرابة (3,843,862) وهو رقم لا يستهان فيه. في حين اشارت بيانات رسمية أخرى الى ان عدد الاميين لعام 2006 , وبشكل عام في العراق قرابة 25% , علماً ان نسبة النساء اكثر من ذلك, سيما في المناطق الريفية. بالمقابل قدرت وزارة التربية العراقية والمنظمات الدولية انه في العام الدراسي (2007- 2008), بلغ عدد الاميين قرابة (5,000,000) شخصاً. بالمقابل أوضحت بيانات وزارة التربية ان معدل الزيادة في الالتحاق بمدارس محو الامية ما نسبته 4,8% , بينما معدل الزيادة في الكادر التدريسي بلغ قرابة 6,2% (العزاوي، قراءات سوسيولوجية ، 2017).

على اية حال, بذلت الحكومات العراقية ووزارة التربية محاولات ومبادرات عدة في مجال مكافحة الامية ومنها: "مبادرة محو الامية من اجل التمكين لتطوير العراق عام 2010 ". بالمشاركة مع مكتب الشيخة موزة بنت ناصر. كان الهدف العام للمشروع هو ضمان استجابة العراق لمكافحة الأمية بالتعاون مع الحكومة العراقية والمجتمع المدني لتلبية الاحتياجات التعليمية للأميين في العراق والمساهمة في بناء المجتمع (العزاوي، تعليم الكبار والتحديات تجربة العراق انموذجاً، د.ت). ومبادرة " الاطار الوطني لاستراتيجية محو الامية في العراق 2011-2015 ", وهو ثمرة من التعاون الجاد بين وزارة التربية ومنظمة اليونسكو. فضلا عن اصدار قانون يعدّ الاول من نوعه بعد سقوط النظام, اذ حمل الرقم (23) لسنة 2011 , وهو لا زال ساري المفعول. وبموجبه الغيت القوانين والانظمة السابقة التي تخص محو الامية (جريدة الوقائع العراقية، 2011).

لا بأس ان نشير الى ما ذكره مدير مكتب منظمة اليونسكو في العراق محمد جليدان بمناسبة اليوم العالمي لمحو الامية في بغداد الذي عقد في الثامن من أيلول 2012 , وهو يعطي مؤشر لحصول تقدم في مجال محو الامية حين قال, ما نصه:" حملة محو الامية تشكل تحد هام يتطلب دعم إضافي من جميع المعنيين", مضيفا " انه من الواضح حصول تقدم كبير خلال السنوات السابقة من حيث المشاريع القائمة في مجال محو الامية في العراق" (العزاوي، قراءات سوسيولوجية ، 2017)

من المفيد ان نشير الى الاسباب الموجبة لقانون رقم (23), اذ جاء فيها: " في الوقت الذي يمر به العراق من احتلال دولي وحرب طائفية وتهجير داخلي وخارجي لابد من رسالة أمل توحي للعالم أن العراق بدأ يستعيد عافيته الاجتماعية، فكان تشريع قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011 في العراق، هو رسالة تحدي، ذلك ان العراق قادراً على تنقية نسيجه الاجتماعي من مخلفات عقود الحروب والحصار والتي أفرزت لنا من إفرازاتها جيش من الشباب العراقي في أمية ابجدية في الوقت الذي بدأ العالم يتقدم بمعالجة الأمية المعلوماتية والتقنية الحديثة. ومن اجل القضاء على الأمية الناتجة عن ظروف المرحلة السابقة وانطلاقاً مما يتضمنه الدستور من كون التعليم عاملاً أساسيا لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة للمواطنين وتنفيذاً لمهماتها في مكافحة الأمية وإيصال الأميين إلى المستوى الحضاري الذي يمكنهم من تطوير حياتهم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة الصالحة والتزاماتها " (جريدة الوقائع العراقية، 2011).

تكون القانون من (26) مادة, ونصت المادة الاولى منه على تأسيس "الهيأة العليا لمحو الامية" برئاسة وزير التربية وعضوية (15) عضواً من مختلف المؤسسات والوزارات الحكومية والنقابية, والجهاز التنفيذي, ومجالس محلية تابعة للمحافظات والاقضية والنواحي (جريدة الوقائع العراقية، 2011) وبعد تهيئة كافة الاستعدادات اصدرت رئاسة الوزراء بتاريخ 11 ايلول 2012 , قراراها الوزاري المرقم (322) لسنة 2012 , بتنفيذ مشروع محو الامية وفقاً لقانون سنة 2011 . وفي 16 تشرين الثاني من العام نفسه انطلقت التدريسيات في مراكز محو الامية في عموم العراق. وقد بلغ عدد الملتحقين (503,604) دارساً ودارسة, اما عدد المتخرجين الذين انهوا المرحلة التكميلية في عام 2014 , كان (459,535) متخرج ومتخرجة وحصلوا على شهادة محو الامية تؤهلهم لمواصلة دراستهم بدءاً من الصف الخامس الابتدائي (العزاوي، تعليم الكبار والتحديات تجربة العراق انموذجاً، د.ت).

في الواقع ان ذلك القانون لا يقل اهمية عن القوانين السابقة التي حققت نجاحاً كبيراً كما مر ذكرها, بل انه يكاد يكون نفس القانون باختلاف المسميات فقط. غير انه في الحقيقة لا يوجد تطبيق فعلي له بعد تشريعه فكثير من المواد كانت حبراً على ورق نذكر منها المادة (14) التي اشترطت على عدم تعيين أي شخص في دوائر الدولة من الاميين الا بعد تقديم ما يؤيد تخرجهم في مراكز محو الامية. غير انه للأسف لا نجد تطبيق لتلك الفقرة المهمة التي تجبر الاميين على دخول تلك المراكز. كما اشترطت المادة نفسها على عدم تقديم اية سلف او قروض مصرفية للأميين الا بعد تخرجهم من مراكز محو الامية, وهو الاخر لا نجد له تطبيق. اما فيما يخص النظام الدراسي والامتحاني للأميين فهو نفس ما موجود في القانون السابق (جريدة الوقائع العراقية، 2011).

الخاتمة:

كان اهتمام الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية بمشكلة الامية بسيطاً جداً, بل انها راحت تعتمد على المراكز الاهلية وجهود الاحزاب والجمعيات الاجتماعية. ولم تصدر تلك الحكومات آنذاك اي قانون خاص بمحو الامية حتى عام 1958 سوى اشارات بسيطة لها في قانون وزارة المعارف. اما في العهد الجمهوري الاول فكانت الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بمعالجة مشكلة الامية لكنها تعرضت فيما بعد الى انتكاسة بسبب تداعيات التقلبات السياسية. وكانت بداية انطلاقة المرحلة الذهبية الخاصة بمكافحة الامية قد بدأت منذ عام 1965, من خلال المؤتمر الذي عقدته منظمة اليونسكو والذي نبه الى خطر الامية واثرها على تنمية المجتمعات فجاءت ثمرتها في عام 1971, حين تم اقرار اول قانون خاص بمكافحة الامية وتعليم الكبار وحصل العراق خلالها على جوائز وتقدير من المنظمات الدولية والعربية. ومن الطبيعي جداً ان تؤثر الحروب على قضية الامية فكانت نتيجة الحروب التي خاضتها الحكومات خلال المدة 1980 وحتى 2003 , اثرها الكبير على عودة ارتفاع نسبة الاميين في العراق. وبالرغم من استمرار الحكومات العراقية بمتابعة مسالة مكافحة الامية حتى عام

2011 , وعدم ذخر وزارة التربية لأي جهد يصب لإنهاء تلك المشكلة ووجود قوانين وانظمة رائعة وشاملة. غير ان النتيجة ليست بالمستوى المطلوب نتيجة لارتباط موضوع الامية او اي جانب اجتماعي بالجوانب السياسية والامنية والاقتصادية وهو ما لم يشهد تحسناً في العراق.

مراجع

سعيد حميد سعيد واخرون . (1977). *واقع العمل في مجال محو الأمية في الجمهورية العراقية بعد ثورة 17-30 تموز التقدمية*. بغداد.

"أوطان بوست". (8 اب, 2020). جريدة الكترونية مستقلة. https://awtanpost.net/post.

الجبل. (17 كانون الاول, 1953). *جريدة بغداد*(العدد 116).

ابي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري. (1991). *صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير- باب صلح الحجيبية* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

اسامة مهدي ابراهيم. (بلا تاريخ). *المصدر السابق*.

اسامه مهدي ابراهيم. (2015). *ثابت عبد النور سيرته ودوره السياسي في العراق*. جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد. بغداد: غير منشوره.

السابق المصدر. (بلا تاريخ).

اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز ، بغداد ، 1960. (بلا تاريخ). *ثورة 14 تموز في عامها الثاني ، .*

(بلا تاريخ). *المصدر السابق*.

اليونسكو. (10 كانون الاول, 1998). الاعلان العالمي لحقوق الأنسان اقرته الجمعية العامة للأمم المتحده واعلنته في 10 كانون الاول 1948. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*.

جريدة الجبل. (16،17 كانون الاول, 1953). *الجبل*(115،116).

جريدة الزمان. (15 تشرين الثاني, 1943). جمعية بيوت الأمة بتاريخ 2 كانون الثاني 1947-4كانون الثاني 1950. *الزمان*(1873)، صفحة 5.

جريدة الوقائع العراقية. (12 كانون الاول, 1971). (2075).

جريدة الوقائع العراقية. (12 كانون الاول, 1971). (2075).

جريدة الوقائع العراقية. (29 ايار, 1978). (2656).

جريدة الوقائع العراقية. (29 , كانون الثاني, 1979). (2694).

جريدة الوقائع العراقية. (10 تشرين الأول, 2011). (4212).

جون فيزي. (1967). *التعليم في عالمنا الحديث*. (ترجمة: محمود ألاكحل، المترجمون) بيروت: دار الآفاق الجديدة.

حسن احمد سلمان. (أيلول , 1947). الأمية عواملها ومكافحتها . *المعلم الجديد*، الصفحات مجلد 18, الجزء الثاني, , ص26-29 .

حيدر غانم عبد الحسن. (2011). *موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق 1925-1939*. كلية الآداب, جامعة الكوفة: رسالة ماجستير غير منشورة.

حيدر غانم عبد الحسن. (بلا تاريخ). *المصدر السابق*.

خالد سلمان احمد سلمان العبيدي. (1982). *تقويم التعليم الألزامي في العراق*. بغداد.

د . ك . و . و ،, وزارة الثقافة والاعلام, اللجنة العليا لمحو الامية 1972. (بلا تاريخ). *رقم الملفة 50 , تسلسل الملفة 520300*.

د . ك . و ، و- وزارة الداخلية الديوان. (1935). *تأسيس جمعية مكافحة الامية النسائية 1935 , و7*. بغداد.

د . ك(قانون وزارة المعارف رقم 57 لسنة 1940) و. (1941). *مجموعة القوانين والانظمة ، وزارة العدلية*. بغداد: مطبعة الحكومة.

د.ك.و، محاضر مجلس النواب العراقي، و. (بلا تاريخ). *وزارة الداخلية الديوان، الجمعيات والنوادي 1929-1934* . رقم الملفة 10027، تسلسل الملفه50320.

سامي عبد الحافظ القيسي. (1975). *ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية 1922-1936* . البصرة.

ستيفن هيمسلي لونكريك . (1968). *اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث* (المجلد 4). (جعفر خياط، المترجمون) بلا.مكان.

سعدون رشيد عبد اللطيف. (1976). *مسيرة التربية والتعليم في القطر العراقي ونواحي تجديدها*. بلا مكان: وزارة التربية.

شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت الحموي. (د.ت). *معجم البلدان* (المجلد 1). مصر: مطبعة السعادة.

عامر عبد الله الجميلي. (2005). *الكاتب في بلاد الرافدين القديمة*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

عبد الرزاق عبد الدراجي. (1980). *جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق*. بغداد.

عبد الرزاق الحسني. (1989). *تاريخ الوزارات العراقية* (المجلد 7). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

عبد الرزاق الهلالي. (1950). *نظرات في اصلاح الريف* (المجلد 2). بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة.

عبد الرزاق الهلالي. (1953). *معجم العراق*. بغداد: مطبعة النجاح.

عبد المجيد كامل التكريتي. (1991). *الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية 1921-1933*. بغداد.

عدي حميد فهد حايف المحمدي. (2011). *دور نواب الدليم في البرلمان العراقي 1925-1058*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، الانبار.

على الشخيبي. (1993). *تعليم الكبار وتحقيق الذات- دراسة في فلسفة تعليم الكبار* (الإصدار المجلد السابع). القاهرة: رابطة التربية الحديثة.

فؤاد حسن الوكيل. (1980). *جماعة الأهالي في العراق 1932-1937* . بغداد: دار الحرية.

لطفي جعفر فرج. (1988). *عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر*. بغداد: مكتبة اليقظة العربية.

م. م. ن. ع, الدورة الانتخابية الثانية عشرة. (1950). *الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 , الجلسة الثانية والاربعون بتاريخ 15 ايار 1949* . بغداد: مطبعة الحكومة.

م. م. ن. ع, الدورة الانتخابية الثانية عشرة. (1951). *الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 , الجلسة الرابعة والعشرين بتاريخ 18 اذار 1951* . بغداد: مطبعة الحكومة.

م.م.ن.ع. (الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 25 كانون الثاني 1935). *محاضر جلسات مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثالثة*. الاجتماع الاعتيادي لسنة 1930.

مثال عبد الله العزاوي. (2017). *قراءات سوسيولوجية* .

مثال عبد الله العزاوي. (د.ت). *تعليم الكبار والتحديات تجربة العراق انموذجاً*. بلا مكان: وزارة التربية- الجهاز التنفيذي لمحو الأمية.

محاضر مجلس النواب العراقي. (19 آذار 1928). *م.م.ن.ع ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الغير اعتيادي لسنة 1928، الجلسة الخامسة والثلاثون*.

مير بصري. (2004). *أعلام السياسة في العراق الحديث* (المجلد 1). لندن.

نجلاء عبد الوهاب احمد. (1977). *دراسة مشكلة الأمية والتخطيط لمحوها باستخدام الطرائق الإحصائية*. جامعة بغداد. بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة.

هي ابنة ناصر بن عبد الله المسند الناشط المعارض المعروف والرئيس السابق لاتحاد المهنده في بني هاجر. بعد إطلاق سراحه من السجن بسبب أنشطته السياسية وكفعل تحدي ضد سياسات الأمير السابق أحمد بن

علي آل ثاني المخلوع نفي وعائلته في الكويت عام 1964 ,. (بلا تاريخ).
.https://de.wikipedia.org/wiki/Musa_bint_Nasser_al-Missned